14 December 2009
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والأربعون

٢٣-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: برنامج المقارنات الدولية

تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية

مذكرة من الأمين العام

سُيَعْرَضُ على اللجنة الإحصائية تقرير أعدته البنك الدولي نيابة عن المجلس التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية بشأن حالة الأعمال التحضيرية لجولة البرنامج لعام ٢٠١١. ويشتمل التقرير أيضاً على وصف للترتيبات المؤسسية وترتيبات الشراكة المتخذة لتنفيذ البرنامج على الصعيد الإقليمي، وكذلك الجدول الزمني العام للبرنامج. وقد ترغب اللجنة في استعراض تقدم سير العمل فيما يتعلق بالتحضيرات لجولة عام ٢٠١١، وفي التعبير عن وجهات نظرها بشأن خطة العمل والجدول الزمني. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفقرتين ٥٢ و ٥٣.

* E/CN.3/2010/1

تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية

أولاً - مقدمة

١ - برنامج المقارنات الدولية هو مبادرة إحصائية ذات نطاق عالمي تهدف إلى تقدير تعادلات القوة الشرائية لاستخدامها كمحوّلات للعملات، بغية مقارنة أداء الاقتصادات في أنحاء العالم. وقد كان برنامج عام ٢٠٠٥ هو الأكبر بين جولات البرنامج حتى الوقت الحالي، وغطى ١٤٦ من الاقتصادات في خمس مناطق جغرافية هي: أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية، وغرب آسيا، والبلدان المشمولة ببرنامج تعادلات القوة الشرائية العادي الذي تديره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

٢ - وقد طلبت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، في دورتها التاسعة والثلاثين، بعد إنجاز جولة عام ٢٠٠٥ بنجاح، إلى البنك الدولي أن يستضيف المكتب العالمي، وأن يتولى مهمة تنسيق البرنامج لجولة عام ٢٠١١ على الصعيد العالمي، وقَبِلَ البنك الدولي هذين الطلبين. وأيدت اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين، بعد قيام أصدقاء الرئيس بتقييم برنامج المقارنات الدولية، جولة البرنامج لعام ٢٠١١. وقد أُحرز تقدم ملحوظ في التحضير لجولة عام ٢٠١١ منذ الدورة الأربعين للجنة. ففي أثناء هذه الفترة، أُقيم هيكل لإدارة البرنامج: فقد أُنجِز تعيين المدير العالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وأنشئ المكتب العالمي الجديد. كما أنشئ المجلس التنفيذي، والفريق الاستشاري التقني، وهيئات التنسيق الإقليمية، وعقدوا اجتماعاتهم الأولى في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٣ - وبالرغم من أن جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية ستستفيد من التنفيذ الناجح لجولة عام ٢٠٠٥، سيُزاد في توسيع نطاق جولة عام ٢٠١١.

٤ - يقدم هذا التقرير معلومات بشأن حالة برنامج المقارنات الدولية فيما يتعلق بتنفيذ إطار الإدارة الذي اعتمده اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين، والأهداف والإطار الزمني للبرنامج (انظر E/2009/24، الفصل الأول، الفرع باء). وسيُصمَّم البرنامج بهدف تعزيز قدرة تقديرات تعادل القوة الشرائية على الصمود عن طريق زيادة التقيّد بنظام الحسابات القومية، وتحسين منهجيات الدراسات الاستقصائية للأسعار، وتشجيع إجراء المزيد من الأنشطة البحثية. ويتضمن التقرير أيضاً استعراضاً موجزاً للتحضيرات الجارية لجولة عام ٢٠١١ في مختلف المناطق. وقد ترغب اللجنة في التعليق على التحضيرات الجارية حتى الوقت الحاضر وعلى الاتجاه الذي يسير فيه البرنامج، بغية ضمان فعاليته واستدامته لأجل أطول.

ثانياً - تنفيذ إطار الإدارة والمركز المالي

ألف - إطار برنامج المقارنات الدولية

٥ - أقرت اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، العناصر الرئيسية لإطار إدارة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١. وجرى توسيع هذا الإطار بعد ذلك ليكون الوثيقة المرجعية للهيكل المؤسسي للبرنامج ولترتيبات الشراكة المبرمة بين المكتب العالمي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومع المنظمات الإقليمية، التي يُتَوَقَّع أن تضطلع بتنسيق الأنشطة على الصعيد الإقليمي.

٦ - ووافقت اللجنة، في دورتها الأربعين، على هيكل لإدارة البرنامج يضم مجلساً تنفيذياً، ومكتباً عالمياً يقوده مدير عالمي، وفريقاً استشارياً تقنياً، ووكالات تنفيذية إقليمية. كما أكدت أن البنك الدولي سيواصل استضافة المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية. وترد الأدوار التي تضطلع بها هذه الهيئات المختلفة بالتفصيل في إطار إدارة برنامج المقارنات الدولية، الذي يضفي الطابع الرسمي على وضع المجلس التنفيذي، والفريق الاستشاري التقني، ويحدد اختصاصات كل منهما. ويحدد الإطار دور المكتب العالمي والتزاماته بتقديم التقارير إلى اللجنة الإحصائية. وهو ينص أيضاً على علاقة العمل القائمة بين المكتب العالمي وفريق بيانات التنمية في البنك الدولي، ويؤكد على تعزيز سلطة المدير العالمي للبرنامج.

باء - المجلس التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية

٧ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية اجتماعه الأول بشأن جولة عام ٢٠١١ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في واشنطن العاصمة. وقد أنشئ المجلس ليكون الهيئة الرئيسية لصنع القرار وتحديد استراتيجية البرنامج، وهو يضطلع في نهاية المطاف بعبء المساءلة عن تنفيذ جولة عام ٢٠١١ أمام اللجنة الإحصائية. وسيقدّم المجلس التنفيذي تقارير مرحلية سنوية للجنة. وقد استعرض أعضاء مكتب اللجنة الإحصائية عضوية المجلس ووافقوا عليها قبل توجيه الدعوات إلى الاجتماع. ويتكون أعضاء المجلس من ممثلين من منظمات رئيسية مُشتركة في أعمال البرنامج وهي: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وجميع وكالات التنسيق الإقليمية، وكذلك ممثلو البلدان المشاركة في البرنامج، والبلدان التي تقدم المساعدة إلى البرامج الإقليمية والعالمية. ويهدف تكوين المجلس إلى إظهار التنوع العالمي ووجهات نظر المجموعات المختلفة من

أصحاب المصلحة، وإلى إيجاد التوازن بين المناطق. ويمثل الأعضاء المنظمات التي ينتمون إليها. وترد قائمة بأعضاء المجلس التنفيذي في المرفق الأول.

جيم - الإدارة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية

٨ - سيضطلع المكتب العالمي بالأعمال اليومية الضرورية لتنفيذ البرنامج على الصعيد الدولي تحت توجيه المدير العالمي للبرنامج. ويشمل ذلك التنسيق والتنفيذ عموماً للبرنامج، والقيادة والتنسيق عموماً لإرشاد البرامج الإقليمية، وضمان اتساق الإجراءات والمنهجيات. وتُموّل أنشطة المكتب العالمي بصورة أساسية عن طريق الصندوق الاستئماني العالمي التابع للبرنامج، طبقاً لقواعد وأنظمة البنك الدولي، والميزانية الداخلية للبنك الدولي.

٩ - والمدير العالمي هو موظف بالبنك الدولي يعمل تحت رئاسة مدير فريق بيانات التنمية في البنك الدولي. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتطبيق وتنفيذ البرنامج وسياساته العامة وأولوياته ومعايره، يتصرف المدير العالمي في إطار التوجيهات الصادرة عن المجلس التنفيذي.

١٠ - عقد الفريق الاستشاري التقني التابع للبرنامج اجتماعه الأول بشأن جولة ٢٠١١ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في واشنطن العاصمة، بهدف مناقشة الشواغل المتعلقة بالمنهجيات المتبعة من أجل ضمان نوعية النتائج التي ستسفر عنها جولة عام ٢٠١١ من البرنامج وموثوقيتها. وقد أكد أعضاء الفريق على ضرورة الاستناد إلى الدروس المستفادة من برنامج عام ٢٠٠٥، وتعهدوا بتوفير الإرشاد التقني بشأن التحسينات والابتكارات المتوخاة في الجولة الجديدة، ووافقوا على جدول أعمال البحوث في إطار البرنامج. وترد في المرفق الثاني قائمة بأعضاء الفريق الاستشاري التقني.

دال - وكالات التنسيق الإقليمية

١١ - اجتمع المنسقون الإقليميون وممثلو برنامج معادلات القدرة الشرائية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، في واشنطن العاصمة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد اتفقوا على المبادئ والطرق التي من شأنها أن تعزز التعاون بين المناطق والمكتب العالمي، ووضعوا الأهداف لجولة عام ٢٠١١، وعالجوا أهم الشواغل المتعلقة بالمنهجيات المتبعة، وحددوا مجالات العمل الرئيسية، وتوصلوا إلى تفاهم بشأن إرسال البيانات وتقاسمها، واستعرضوا جدول الأنشطة. وترد في المرفق الثالث قائمة بممثلي وكالات التنسيق الإقليمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

هاء - المركز المالي

١٢ - يُقدَّر مجموع التكاليف المتوقعة للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بجولة عام ٢٠١١ من البرنامج على الصعيد العالمي، بما يغطي تكاليف المكتب العالمي والدعم المقدم إلى بعض البرامج الإقليمية، بحوالي ١٢ مليون دولار. ومن بين مصادر التمويل المستهدفة ميزانية البنك الدولي، والصندوق الاستئماني المؤقت لبرنامج المقارنات الدولية، وصندوق استئماني قائم بالفعل مُنشأ بالبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق استئماني جديد لبرنامج المقارنات الدولية، وتعهّدات تبرعات من مانحين. ويجري اتباع استراتيجية لجمع الأموال تشمل على الاتصال بالوكالات الرئيسية المُستخدمة للبرنامج أو صاحبة المصلحة فيه سعياً للحصول على تبرعات مالية أو عينية.

١٣ - ومن بين المصادر المحتملة للتمويل على الصعيد الإقليمي المساهمات الواردة من ميزانيات الوكالات الإقليمية، والصناديق الاستئمانية التي تؤويها وتديرها وكالات إقليمية، والمساهمات من البلدان المشاركة.

ثالثاً - أهداف برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ والإطار الزمني

١٤ - كما هو مذكور بتفصيل أكثر أدناه، ترد فيما يلي الأهداف الرئيسية لبرنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١:

- (أ) توسيع نطاق البرنامج؛
- (ب) معالجة احتياجات المستعملين على نحو أفضل؛
- (ج) تعزيز الأهمية الاقتصادية للبرنامج استناداً إلى الإنجازات المُتحقّقة في الجولة السابقة ومن خلال الابتكارات والتحسينات المستمرة في منهجيات البرنامج؛
- (د) تعزيز أنشطة بناء القدرات الإحصائية ذات الصلة بالبرنامج؛
- (هـ) زيادة جودة البيانات وموثوقيتها وجعل البرنامج عملية تتسم بالشفافية.

ألف - نطاق جولة عام ٢٠١١

١٥ - ستستفيد جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية من التنفيذ الناجح لجولة عام ٢٠٠٥، التي اتسمت بقدر أفضل من التخطيط والإدارة والتنسيق عن الجولات السابقة، بناءً على جهود متضافرة بذلتها وكالات إحصائية دولية ووطنية. وسيعمل المكتب العالمي على توسيع نطاق البرنامج، وتبسيط عمليات تقييم النوعية، وتحسين الأهمية الاقتصادية

لإحصاءات معادلات القدرة الشرائية، وضمان استدامة إنجازات معادلة القدرات الشرائية، وتعزيز أنشطة بناء القدرات الإحصائية المتعلقة بتوليد البيانات الأساسية للبرنامج، مع التركيز بوجه خاص على إحصاءات الأسعار وعلى تنفيذ نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨/١٩٩٣.

١٦ - وبالإضافة إلى البلدان الـ ١٤٦ التي شاركت في جولة ٢٠٠٥، سيخطط البرنامج لأن يضم بلداناً إضافية من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وغرب آسيا، إلى جانب بلدان صغيرة من منطقتي البحر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ. وإجمالاً، من المتوقع أن يضم برنامج المقارنات الدولية حوالي ١٧٠ بلداً مشاركاً.

باء - تلبية احتياجات المستعملين

١٧ - أحد أهداف البرنامج الرئيسية هو الوصول إلى المستعملين بصورة فعالة. وستعالج استراتيجية الاتصال الاحتياجات المعيّنة لمستعملي البيانات الوطنيين، والمنظمات الإقليمية والدولية، إلى جانب الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وسيجري تنظيم مؤتمر المستعملين الذي أوصت به اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين في توقيت قريب من اليوم العالمي للإحصاء، في يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ليكون الحدث الأهم في إطار برنامج الاتصال. ومن المتوقع أن يجمع المؤتمر بين المنظمات الدولية، والمنظمات الوطنية، والمؤسسات الخاصة متعددة الجنسيات، والجامعات من المستعملين الرئيسيين لإحصاءات برنامج المقارنات الدولية، إلى جانب مجموعة كبيرة متنوعة من المستعملين المحتملين المهتمين بنظم جمع البيانات واسترجاعها وإدارتها وتحليلها (الأسعار، التكاليف، النفقات) لكل قطاع، وذلك فيما يتعلق بالخدمات والعمليات العالمية.

جيم - الاستناد إلى الإنجازات المتحققة في جولة عام ٢٠٠٥ من برنامج المقارنات الدولية

١٨ - ستستند جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية إلى الموارد الرئيسية المتحققة في الجولة السابقة، مع إدخال تحسينات حسب الاقتضاء. وهي ما يلي: (أ) قوائم المنتجات من الاستهلاك المتري، والصحة، والتعليم، والتعويضات الحكومية، وكذلك الأجهزة والمعدات، المستعملة في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسعار؛ (ب) قائمة المواصفات الموضوعية لربط المناطق المشمولة بالمقارنة العالمية؛ (ج) القاعدة المعرفية التي تضم كتيب برنامج المقارنات الدولية الذي يقدم الإطار النظري والمنهجي للبرنامج، والدليل التشغيلي لبرنامج المقارنات الدولية الذي يكمل الكتيب، ومختلف الأوراق البحثية بشأن مجموعة كبيرة من المسائل ذات الصلة بالبرنامج؛ (د) مجموعة أدوات البرمجيات التي تم استحداثها لترشيد

عمليات البرنامج المختلفة وأتمتها وتبسيطها؛ (هـ) السياسات بشأن سرية البيانات، وإتاحة وصول الباحثين إليها (جرى الاتفاق على إجراءات لصون سرية البيانات، مع إتاحة وصول الباحثين أيضاً إلى البيانات التي لم تُنشر بهدف إجراء تحليل أكثر عمقاً)؛ (و) بناء القدرات من حيث الخبرة التي اكتسبتها المنظمات العالمية والإقليمية والوطنية بشأن جمع بيانات الأسعار والتحقق منها ومعالجتها.

دال - التحسينات والابتكارات

١٩ - يجري حالياً وضع ابتكارات وتحسينات لتعزيز تحقيق الأهداف الرئيسية الخمسة لجولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية.

٢٠ - والابتكارات الرئيسية هي التالية: (أ) وضع استراتيجية شاملة في مجال التوعية؛ (ب) إعداد وتنفيذ إطار لضمان النوعية؛ (ج) وضع استراتيجية لبناء القدرات الإحصائية؛ (د) إعداد ونشر كتاب بعنوان "قياس حجم الاقتصاد العالمي"؛ (هـ) وضع إطار للحسابات القومية لاستخدامه في البرنامج، ينفذ باستخدام مبادئ توجيهية معرفة بشكل محدد للاضطلاع بالأنشطة؛ (و) وضع نظام للتحقق الاقتصادي من بيانات الأسعار والإنفاق، ينفذ جنبا إلى جنب مع وسائل التحقق من الإحصاءات التي أثبتت فعاليتها في عام ٢٠٠٥؛ (ز) اعتماد طريقة جديدة لحساب تعادلات القوة الشرائية العالمية؛ (ح) إجراء تحسينات مستمرة في منهجيات البرنامج.

٢١ - ستجرى التحسينات بصورة رئيسية في أطر وأدوات الاستقصاء المستخدمة في الاستقصاءات عن أسعار المنتجات الاستهلاكية الرئيسية للأسر المعيشية، وعن التعليم والخدمات الصحية، وعن التعويضات المقدمة إلى موظفي الحكومة، وعن الآلات والمعدات. وسينقح إطار استقصاء أسعار المنتجات الاستهلاكية للأسر المعيشية بغية تحسين نوعية واتساق البيانات الاستقصائية للأسر المعيشية، وتحسين تحديد المناطق الحضرية والمناطق الريفية، حيثما ينطبق ذلك، وتحسين ربط الأسعار بالأمكنة والإسناد الجغرافي لمنافذ البيع التي تتخذ عينات. وستحدد مجموعة أساسية من البيانات اللازمة لأغراض دراسة الفقر وستُدْرَج في الاستقصاءات ذات الصلة بالأسعار. وعلاوة على ذلك، ستتغير طريقة ربط تعادلات القوة الشرائية للمناطق والمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بالنتائج العالمية من النهج الحلقي المستخدم في عام ٢٠٠٥ إلى نهج القائمة الأساسية، حيث سيطلب من جميع البلدان إدراج مجموعة مشتركة من المنتجات في قوائم المنتجات التي تقدمها من أجل إجراء الاستقصاء عنها. وينبغي أيضاً أن يفضي جدول

أعمال البحوث الذي أوصى به الفريق الاستشاري التقني التابع للبرنامج إلى إجراء تحسينات إضافية في عمليات الاستقصاء والتحقق والحساب.

٢٢ - وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، ستعزز مسألة الاتساق في التحليل الزمني والمكاني لتعادلات القوة الشرائية في جولة عام ٢٠١١ للبرنامج. وتجري تدريبات تجريبية في آسيا وأفريقيا باستخدام أسعار عام ٢٠٠٥ كأساس للقياس وبتجميع تعادلات القوة الشرائية لعام ٢٠٠٩ على أساس نسخة مختصرة من قائمة المنتجات المعتمدة في عام ٢٠٠٥.

هاء - بناء القدرات الإحصائية

٢٣ - كانت تجارب جولة عام ٢٠٠٥ لبرنامج المقارنات الدولية مثمرة وناجحة في معظم المناطق، حيث أن نتائج البرنامج وفرت قاعدة معلومات هامة للبحوث في مجالي التحليل المقارن وصنع السياسات في الميادين الاقتصادية ذات الصلة. وكانت أيضا بمثابة مناهج عمل لبناء القدرات في مجالي الأسعار وإحصاءات الحسابات القومية. ومن المتوقع الحصول على مزيد من الفوائد الكبيرة من عملية عام ٢٠١١ من خلال دمج أنشطة البرنامج في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز البنية التحتية للنظم الإحصائية الوطنية. وستتضمن الأنشطة الأخرى لبناء القدرات وضع نماذج تدريبية وتنظيم دورات تدريبية على الصعيدين الإقليمي والقطري بشأن الطرائق المختلفة للبرنامج، وإقامة شراكة مع الجامعات ومراكز التدريب الإحصائي في كل منطقة من مناطق العالم بغية ضمان إدراج نظرية البرنامج وطرائقه في مناهجها الدراسية. وكذلك، سيجري إعداد كتاب عن نظرية تعادل القوة الشرائية ومنهجياتها وعملياتها الحاسوبية، ويجري حاليا تجديد موقع البرنامج على شبكة الإنترنت كيما يتسنى له أن يعمل بصورة أفضل كمستودع للموارد المعرفية وكنافذة للبحث.

واو - الإطار الزمني

٢٤ - يمتد الجدول الزمني لبرنامج المقارنات الدولية من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣ ويتألف من أربع مراحل رئيسية. فالمرحلة الأولى تشمل الترتيبات الإدارية والمؤسسية. وقد بدأت بتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين بشأن إطار الإدارة (تعيين المدير العالمي، وإنشاء المكتب العالمي في البنك الدولي، والشروع في شراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وضمان المشاركة القطرية واتخاذ قرار بشأن ترتيبات التنسيق الإقليمية، وتشكيل الفريق الاستشاري التقني والمجلس التنفيذي، وجمع التبرعات والدعوة للبرنامج). وفي حين أن الجهود ستتواصل

في مجالي جمع الأموال والدعوة طوال مدة البرنامج، من المتوقع أن تُستكمل الأنشطة الأخرى في هذه المرحلة في آذار/مارس ٢٠١٠ أو نحو ذلك.

٢٥ - وتتعلق المرحلة الثانية بالأعمال التحضيرية المنهجية لمختلف عناصر البرنامج. وقد بدأت هذه المرحلة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وستستكمل عموماً بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠. غير أنه تقرر إجراء بعض الاستقصاءات التجريبية في الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠١٠.

٢٦ - وتتمثل المرحلة الثالثة في الاضطلاع بأنشطة الحسابات القومية (من منتصف عام ٢٠١٠ إلى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣) وإجراء الاستقصاءات عن الأسعار. وسيجرى الاستقصاء الرئيسي عن أسعار السلع والخدمات الضرورية للأسرة المعيشية في جميع البلدان طوال عام ٢٠١١، ما عدا البلدان الصغيرة التي ستقوم بناء على توصية من اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين بجمع معلومات عن الأسعار في عام ٢٠١٢. وستنفذ الاستقصاءات الأخرى عن الأسعار (التعليم، والصحة، والتعويضات المقدمة لموظفي الحكومة، والمعدات، والتشييد) جنباً إلى جنب مع تجميع البيانات ذات الصلة بالإنفاق، في الفترة من مطلع عام ٢٠١١ إلى نهاية عام ٢٠١٢.

٢٧ - وتشمل المرحلة الرابعة قيام مكاتب التنسيق الإقليمية والمكتب العالمي بإعداد التقارير الأولية والنهائية. ومن المتوقع الحصول على النتائج العالمية النهائية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأن تصدر التقارير بشكلها الإلكتروني والمادي بعد ذلك بفترة تتراوح بين شهرين وستة أشهر.

رابعاً - التقيد بنظام الحسابات القومية

ألف - وضع إطار الحسابات القومية لبرنامج المقارنات الدولية

٢٨ - نظام الحسابات القومية هو، بحكم طبيعة برنامج المقارنات الدولية، الإطار المرجعي لتحديد تعادلات القوة الشرائية. ويستلزم ذلك تحديد المتطلبات التفصيلية لبرنامج المقارنات الدولية فيما يتعلق ببيانات الحسابات القومية، وسبل الاستخدام الرئيسية لهذه البيانات، والطرائق الممكنة لتقدير البيانات التفصيلية لتلك البلدان التي لا تقوم بتجميع حساباتها على المستوى المطلوب فيما يتعلق بالبرنامج. وستكون هذه المتطلبات مفيدة لجميع البلدان، سواء كانت تقوم بتنفيذ نظام الحسابات القومية لأول مرة، أو تحسن نظام الحسابات القومية الخاص بها، أو ترفع من مستوى تغطية حساباتها (لا سيما بإصدار تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس الإنفاق لأول مرة)، أو تنقح حساباتها القومية لتلبية جميع معايير

نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويقوم المكتب العالمي بوضع ما ذكر أعلاه على شكل إطار للحسابات القومية مرتبط ببرنامج المقارنات الدولية، سيجري تجميع قيم الإنفاق بموجبه. ويجري تحديد سلسلة مناسبة من الأنشطة المتابعة سيضطلع بها محاسبون وطيون في البلدان المشاركة في البرنامج حيثما كانت نظم الحسابات القومية لم تكتمل بما فيه الكفاية من أجل تجميع نفقات الناتج المحلي الإجمالي المفصلة بما ينسجم مع الأسعار التي تُجمَع في استقصاءات البرنامج. ويجدر التأكيد على أن برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ سوف يستخدم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ نظراً لأن الغالبية العظمى من البلدان ستظل تنفذ هذه الصيغة من النظام في عام ٢٠١١. وسوف تعدل الأنشطة المتابعة المذكورة أعلاه وفقاً لما إذا كان بلد معين لا يزال يستخدم صيغة قديمة أم أنه انتقل بالفعل إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

باء - الاتساق بين أشكال إنفاق الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الواردة في الاستقصاءات

٢٩ - يهدف النهج المزدوج المتمثل باستخدام الحسابات القومية لمراجعة الأسعار التي يشملها الاستقصاء من جهة، ومراجعة قيم الإنفاق في ضوء هذه الأسعار من جهة أخرى، إلى زيادة جودة وموثوقية كلا النوعين من البيانات. وتتوصف عمليات التحقق المزدوج ذات الصلة في إطار ضمان الجودة المتشعب عن برنامج المقارنات الدولية الذي يقوم المكتب العالمي بوضعه.

خامسا - منهجيات الاستقصاء عن الأسعار وجدول أعمال البحوث ألف - الربط بين المناطق: نهج القائمة الأساسية

٣٠ - من الدروس المستفادة من جولة البرنامج لعام ٢٠٠٥، ستتخلى جولة عام ٢٠١١ عن النهج الحلقي الذي استخدم لربط تعادلات القوة الشرائية لبرنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية مع تعادلات القوة الشرائية الإقليمية لبرنامج المقارنات الدولية لتنتقل إلى تعادلات القوة الشرائية العالمية. وسينفذ نهج القائمة الأساسية بدلا من ذلك. فستدرج قائمة أساسية من المنتجات في كل قائمة إقليمية، وكذلك في قوائم استقصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وسيسهل ذلك عملية ربط المناطق ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية مع العالم. وتتسم العملية المقترحة لبناء القائمة الأساسية والقوائم الإقليمية بالتكرارية وتنطوي على تعاون وثيق

فيما بين المكتب العالمي والمنسقين الإقليميين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والبلدان. وستكون هناك قائمة أساسية لكل نوع من جمع البيانات عن الأسعار. وعلى غرار ما أوصي به ونفذ سابقاً في عام ٢٠٠٥، سيستخدم نهج الوصف المنهجي للمنتج لوصف المنتجات التي يُزعم إدراجها في القوائم.

باء - التعليم والخدمات الصحية

٣١ - يقوم برنامج المقارنات الدولية باستقصاء منهجية من شأنها أن تغطي التعليم العام والخاص والخدمات الصحية ضمن إطار البرنامج. ولهذا الغرض، يجري البحث عن شركات جديدة مع إدارات مستهدفة في البنك الدولي والمنظمات الخارجية بوسعها تقديم المشورة الفنية. وأثناء السعي لمتابعة البحث في هذه المجالات، سيقوم المكتب العالمي للبرنامج بتحسين أدوات إجراء الاستقصاءات المتصلة بالطرائق المستخدمة في جولة عام ٢٠٠٥. وسيقوم خبراء الحسابات القومية بدراسة العمليات ذات الصلة الرامية إلى استنتاج تعادلات القوة الشرائية الخاصة بالتعليم بغية ضمان الاتساق بين أشكال الإنفاق والأسعار.

جيم - تكوين رأس المال الإجمالي

٣٢ - ستنفذ منهجية برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ المتصلة بالآلات والمعدات بعد إجراء التحسينات الهامة التالية: ستوضع قائمة أساسية من المواد؛ وستنقح مواصفات عام ٢٠٠٥ لتقدم قائمة مستكملة لعام ٢٠١١؛ وسيضمن المكتب العالمي جسر الثغرة بين قائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وقائمة البرنامج؛ وستستخدم طريقة تكاليف المكونات كأداة للتحقق من الأسعار فيما يتعلق بالآلات والمعدات. أما فيما يتعلق بالبناء والهندسة المدنية، فثمة مراجعة للطرائق القائمة تجري بهدف تحسين جمع البيانات في البلدان والربط مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ورابطة الدول المستقلة.

دال - جدول أعمال البحوث

٣٣ - تتضمن قائمة المجالات المنهجية التي تتطلب دراسات بحثية محددة ما يلي: دراسة مسألة المساكن التي يشغلها مالكوها؛ ودراسة مسألة الخدمات المالية؛ وقياس نواتج الحكومة؛ والمشاكل المرتبطة بتنقيح أطر الاستقصاء؛ ودراسة مسألة الصادرات والواردات؛ وتعديل بيانات استهلاك الأسر المعيشية للمشتريات الصافية في الخارج؛ ومشكلة القدرة التمثيلية؛ وتجميع تعادلات القوة الشرائية العالمية؛ وعملية حساب متوسطات الأسعار؛ وتحليل الفقر

بالاستناد إلى تعادلات القوة الشرائية؛ ومنهجية التنبؤ العكسي من حيث التعامل مع تنقيحات تعادل القوة الشرائية.

سادسا - إدارة البيانات وضمان النوعية

ألف - موارد تجهيز بيانات

٣٤ - فيما يتعلق ببرنامج عام ٢٠١١، سوف تحدد مجموعة من وحدات البرامج الحاسوبية وتطور، حيثما كان ذلك ضروريا. وسوف يشمل ذلك وضع وحدات برامج حاسوبية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من قبيل أداة جمع الأسعار التي وضعت في آسيا، وبرمجيات سمير في أفريقيا، والأدوات المستخدمة في رابطة الدول المستقلة، وكذلك الأداة المستخدمة لدى المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية للتوصيف الموحد للمنتجات. وسيقوم المكتب العالمي بحشد الدعم لدى جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل البنك الدولي وفي وكالات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية لبناء توافق في الآراء بشأن طبيعة ودور أدوات البرامج الحاسوبية التي من المقرر وضعها.

باء - ضمان النوعية

٣٥ - يجري وضع إطار لضمان النوعية في برنامج المقارنات الدولية ذي ثلاثة عناصر. يتألف العنصر الأول من مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن تنقيد بها عمليات البرنامج على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

٣٦ - والعنصر الثاني هو قائمة مرجعية ذات ثلاثة مستويات لتقييم نوعية عمل البرنامج في البلدان، والمكاتب الإقليمية، والمكتب العالمي، من حيث تقيدها بمبادئ النوعية والعمليات الموصى بها. ويتمثل الهدف من هذا الإطار في الأخذ بالدقة البالغة في تقييم نوعية البيانات الاقتصادية الجزئية والنتائج المجمعة وتوحيد بنيتها واستخدام لغة مشتركة فيها. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن يضمن إطار جمع الأسعار أن تكون الأسعار التي يجري جمعها مناسبة لحساب الأسعار المتوسطة السنوية الوطنية. مما يتفق مع الحسابات القومية. وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي أن يضمن نظام التسجيل إمكانية المقارنة بين الأسعار السنوية الوطنية في مختلف البلدان والتقييد بالإجراءات المقبولة. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن ييسر وضع قائمة مواد أساسية عالمية لكل استقصاء عن الأسعار عملية حساب النتائج العالمية ويحسنها.

٣٧ - وستوثق جميع العمليات الحرجة بوصفها جزءا من العنصر الثالث لإطار ضمان النوعية. وسيشمل التوثيق حساب الأسعار المتوسطة السنوية الوطنية، والتحقق من الأسعار

وقيم الإنفاق داخل البلدان وفيما بين البلدان، والتحقق المحدد من أسعار المواد الأساسية، وحساب عوامل الربط الإقليمية، وتجميع تعادلات القوة الشرائية الإقليمية في النتائج العالمية. وسيشمل العنصر الثالث أيضا جردا لأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالتحقق من صحة بيانات برنامج المقارنات الدولية.

سابعاً - البرامج الإقليمية

ألف - أفريقيا

٣٨ - سيقوم بتنسيق البرنامج الأفريقي مصرف التنمية الأفريقي، الذي عمل على تأمين مشاركة ٥٢ بلدا (٤ بلدان أكثر من عام ٢٠٠٥). وفي إطار الاستعدادات للأنشطة الميدانية، سيتم استعراض قائمة البنود وكتيبات جمع البيانات وأدوات التحقق من صحة البيانات في عام ٢٠١٠. وسوف تغطي الأعمال التحضيرية أيضا أدوات المسح وأطره.

٣٩ - ومن المتوقع إجراء جولة برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا لعام ٢٠١١ على أساس التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية. وسوف يتم مراجعة قائمة البنود وتحديثها لكي تراعي المنتجات الجديدة وهيكل تنفيذ البرنامج والدروس المستفادة من جولة عام ٢٠٠٥. وسوف تساعد هذه الدروس أيضا على استعراض كتيبات جمع البيانات، ولا سيما عن طريق التشديد على التآزر بين الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك وبرنامج المقارنات الدولية.

٤٠ - وسيوزم استعراض أدوات التحقق من صحة البيانات وتحسينها. وتشمل هذه الأدوات برمجيات سمر التي وضعها مصرف التنمية الأفريقي لعام ٢٠٠٥، وستستخدم لإدخال البيانات وتجهيزها والتحقق من صحة البيانات داخل البلد، للمسح الرئيسي للأسعار. وسوف يتم تدريب جامعي البيانات والمشرفين على أدوات المسح المختلفة وغيرها من الأنشطة التحضيرية التي ستجري في الربع الثالث من عام ٢٠١٠ حتى يتسنى البدء في جمع البيانات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ امتثالا للبرنامج العالمي لجمع البيانات في إطار برنامج المقارنات الدولية.

٤١ - وسيوضع إطار مسح لكل بلد مشارك امتثالا لمتطلبات برنامج المقارنات الدولية.

باء - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٤٢ - سيتم بدء التحضير لجولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ بعد دخول مذكرة التفاهم بين مصرف التنمية الآسيوي والمكتب العالمي التابع للبرنامج حيز التنفيذ وتدير التمويل اللازم لها. ويجري استعراض مشروع مذكرة تفاهم. ومن المتوقع أن يكون لبرنامج

المقارنات الدولية في آسيا بالنسبة لعام ٢٠١١ نفس هيكل الحوكمة المتبع في جولة البرنامج لعام ٢٠٠٥، الذي يشمل مجلسا استشاريا إقليميا ومذكرات تفاهم مع البلدان المشاركة ووكالة وطنية للتنفيذ ومنسقا وطنيا. ومن المتوقع أن تنضم ميانمار إلى ٢٣ بلدا شاركت في جولة عام ٢٠٠٥. وتضم القائمة الحالية جمهورية إيران الإسلامية التي ليست من البلدان النامية الأعضاء في مصرف التنمية الآسيوي، ويجب تأمين التمويل لها من مصدر آخر غير المصرف. وفي جولة عام ٢٠٠٥، كان البنك الدولي يمول جمهورية إيران الإسلامية من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٤٣ - ولا بد أن تُبذل جهود محددة لجمع الأموال كي تتمكن دول جزر المحيط الهادئ (باستثناء فيجي) من المشاركة في جولة عام ٢٠١١. ومن المهم توسيع نطاق العمل بحيث يشمل منطقة جزر المحيط الهادئ، ولكن هناك مشاكل عملية منها المسافة الجغرافية، وضعف مستوى خبرة البلدان ببرنامج المقارنات الدولية وقدرتها الإحصائية، والقيود المالية والتقنية وقيود الموارد البشرية.

٤٤ - وأستراليا مستعدة لمساعدة البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي على تشجيع دول جزر المحيط الهادئ على المشاركة. وستوضع خطة وفقا لذلك، لكنها لكي تكون فعالة، يلزم اتباع نهج مفاهيمي سليم، واتفاق وتعاون المكاتب الإحصائية في كل بلد على حدة. وفضلا عن ذلك، لا بد من توفير بعض موارد الخبرة الإضافية على أرض الواقع في كل دولة جزرية مشاركة بمنطقة المحيط الهادئ لتقديم الدعم والمساعدة في جمع البيانات وتوفير الفهم السليم لحالة الحسابات القومية المحلية وجودتها وتغطيتها، ومساعدة البلدان على تنفيذ إطار الحسابات القومية ذي الصلة ببرنامج المقارنات الدولية الذي يقوم بتطويره المكتب العالمي.

٤٥ - ومن الجوانب المهمة الأخرى في مشاركة البلدان، الطفرة التي تحققت في نطاق مشاركة الصين في البرنامج. وبينما لم تشارك سوى ١١ مدينة في الصين في جولة عام ٢٠٠٥، أبلغ مفوض المكتب الوطني للإحصاءات المجلس التنفيذي للبرنامج أن تغطية الصين ستكون جميع أنحاء البلاد في جولة عام ٢٠١١.

جيم - رابطة الدول المستقلة

٤٦ - أُوصي في اجتماع رؤساء الوكالات الإحصائية للبلدان التي تتألف منها رابطة الدول المستقلة، الذي عقد في موسكو في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بأن تشارك السلطات الإحصائية الوطنية لبلدان الرابطة في الجولة العالمية الجديدة لبرنامج المقارنات الدولية عام ٢٠١١. وستضطلع اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة بمهام المنسق الإقليمي لجولة عام ٢٠١١ في منطقة الرابطة، وبتقديم المشورة إلى المكتب العالمي للبرنامج

وفقا لذلك. وستكون دائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية بمثابة مؤسسة شريكة في تنسيق البرنامج في منطقة الرابطة. وستقوم اللجنة الإحصائية المشتركة للرابطة ودائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية بتصميم مشروع برنامج عمل يصف مشاركة منطقة رابطة الدول المستقلة.

دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٧ - سوف تنسق لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنشطة برنامج المقارنات الدولية في تلك المنطقة، مما يوفر التنسيق الإقليمي والدعم التقني عموما. وفي جولة عام ٢٠١١، تخطط اللجنة الاقتصادية لتوسيع نطاق التغطية القطرية لبرنامج المقارنات الدولية ليشمل ٢٠ بلدا في أمريكا اللاتينية و ١٤ بلدا في منطقة البحر الكاريبي. وتقوم أيضا بوضع استراتيجية للتعامل مع البلدان في المنطقة الأعضاء في مجموعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهما شيلي والمكسيك. وقد تم مناقشة جولة عام ٢٠١١ على نطاق واسع في المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى الرغم من عدم دعوة البلدان رسميا، هناك اهتمام كبير جدا بالمشاركة. وستنظم أنشطة برنامج المقارنات الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ثلاث مناطق دون إقليمية: منطقة أمريكا الجنوبية؛ ومنطقة أمريكا الوسطى (بما فيها بلدان منطقة البحر الكاريبي غير الناطقة باللغة الإنكليزية)؛ ومنطقة البحر الكاريبي. وبالنسبة لهذه المنطقة المذكورة أخيرا، يجري ترتيب دعم من الجماعة الكاريبية وغيرها من الوكالات الإقليمية الفرعية لمنطقة البحر الكاريبي.

٤٨ - ويجدر التأكيد على اثنين من التحديات الرئيسية لجولة عام ٢٠١١ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أولا، هناك تضارب محتمل بين الجداول الزمنية لفترة المسح والجداول الزمنية لتعدادات السكان والمسكن لبرنامج المقارنات الدولية في منطقة البحر الكاريبي. لذا جرت الموافقة على أن أي بلد لا يمكنه تنفيذ البرنامجين في آن واحد، سوف يؤجل استقصاءات برنامج المقارنات الدولية إلى عام ٢٠١٢. وسوف تطبق الطرق الواجبة لربط البيانات الخاصة بما بيانات البلدان الأخرى. وثانيا، ما زال يتعين التغلب على عدم اليقين فيما يتعلق بالتمويل ووضع استراتيجية فعالة للتعامل مع المشاركة المزدوجة لشيلي والمكسيك.

هاء - غرب آسيا

٤٩ - تخطط جميع البلدان الـ ١٤ الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للمشاركة في جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية، وتبدي استعدادها

لذلك. وهذا يشمل بلدين، مصر والسودان، يشاركان أيضا في برنامج أفريقيا. وتوصي اللجنة بالحفاظ على وجود مجلس تنفيذي إقليمي، لأنه ثبت أنه عنصر حاسم في نجاح التنفيذ الإقليمي لجولة عام ٢٠٠٥. كما أنه يمنح البلدان شعورا أقوى بالملكية ويسر اعتماد البرنامج ليصبح جزءا من برنامج عملها العادي. وتقوم الإسكوا في جولة عام ٢٠١١ بتقييم خيار تقسيم المنطقة إلى مجموعتين دون إقليميتين، حيث يتاح تركيز أكبر على جمع البيانات والتحقق منها واتساقها على المستوى دون الإقليمي. وقد بدأ بالفعل التحضير عقب الموافقة النهائية على إدراج تنفيذ برنامج المقارنات الدولية في إطار خطة عمل الإسكوا لفترة السنتين (٢٠١٠-٢٠١١)، التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية في الإسكوا في اجتماعها الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد عقد اجتماع تحضيرى مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في أعقاب اجتماع سابق عقده الإسكوا مع البنك الإسلامي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٥٠ - والتحدي الرئيسي هو تأمين الأموال الكافية لتنفيذ البرنامج على الصعيد الإقليمي، وتوافر الموارد والخبرة التقنية الكافية على الصعيد الوطني كي تخصص لمهام برنامج المقارنات الدولية. وتساهم الإسكوا بالفعل بالموارد البشرية واللوجستيات اللازمة لتنسيق هذا البرنامج. وسيتم الحصول على التمويل من جهات مانحة محتملة.

واو - قضايا المشاركة الخاصة

٥١ - هناك بعض قضايا المشاركة القطرية المعروفة حتى الآن قيد النظر. ويمكن توجيه انتباه اللجنة الإحصائية إلى حالتين كمثال، حيث إن الخطوات جارية لمعالجة هاتين القضيتين. والقضية الأولى تم بلدان، من قبيل جمهورية إيران الإسلامية التي لا تنتمي إلى أي من وكالات التنسيق الإقليمية. وكما حدث في عام ٢٠٠٥، لا بد من استكشاف حل مخصص فيما بين البلدان المعنية والمكتب العالمي ومكتب تنسيق إقليمي يكون بمقدوره أن يستضيفها على أساس استثنائي. وينطبق الشيء نفسه على جورجيا التي كانت عضوا في رابطة الدول المستقلة وشاركت في برنامج المقارنات الدولية على هذا الأساس. ومع انسحاب جورجيا من رابطة الدول المستقلة، لا بد من إيجاد مكان خاص لمشاركتها. وتتصل القضية الثانية بالمشاركة المزدوجة، كما هو الحال بالنسبة لشيلى والمكسيك والسودان ومصر. وفيما يخص السودان ومصر، يُقترح أن يضع مصرف التنمية الأفريقي والإسكوا والمكتب العالمي آلية لتجنب ازدواجية الموارد والجهود ومجموعات البيانات. وينبغي أن تخدم البيانات المقدمة من البلدين كلا من البرامج الإقليمية لأفريقيا وغرب آسيا. وبالنسبة لشيلى والمكسيك، فالقرار يقع على عاتق البلدين.

ثامنا - نقاط للمناقشة

٥٢ - يُطلب إلى اللجنة مراجعة ما يلي والتعليق عليه:

- (أ) أهداف جولة عام ٢٠١١؛
- (ب) التوجهات الجديدة والابتكارات والتحسينات المتوخاة؛
- (ج) القضايا المتصلة بمشاركة البلدان؛
- (د) حالة الأعمال التحضيرية حتى الآن.

٥٣ - ويُطلب إلى اللجنة أيضا تقديم المزيد من التوجيهات بشأن خطة العمل والجدول الزمني لبرنامج المقارنات الدولية.

المرفق الأول

أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية

- النرويج، إدارة إحصاءات النرويج، المدير العام (رئيساً)
- الاتحاد الروسي، دائرة الإحصاءات الاتحادية الروسية، الرئيس
- أستراليا، مكتب الإحصاءات الأسترالي، إحصائي أسترالي
- الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات، المدير
- أوغندا، مكتب إحصاءات أوغندا، المدير التنفيذي
- البرازيل، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، الرئيس
- البنك الدولي، فريق بيانات التنمية، المدير
- جنوب أفريقيا، إحصاءات جنوب أفريقيا، الإحصائي العام
- رابطة الدول المستقلة، اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول الرابطة، الرئيس
- السنغال، وكالة الإحصاءات والديمقراطية الوطنية، المدير العام
- صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات، المدير
- الصين، مكتب الإحصاءات الوطني، المفوض
- فرنسا، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، المدير العام
- كندا، إدارة إحصاءات كندا، كبير إحصائي كندا
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شعبة الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية، المدير
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة الإحصاءات، الرئيس
- مصرف التنمية الآسيوي، إدارة الإحصاءات والبحوث، كبير الاقتصاديين
- مصرف التنمية الأفريقي، إدارة الإحصاءات، المدير
- المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، التعاون الخارجي والاتصالات والمؤشرات الرئيسية، المدير
- المكسيك، المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، الرئيس

المملكة العربية السعودية، الإدارة المركزية للإحصاءات والمعلومات، المدير العام
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مكتب الإحصاءات الوطنية،
الإحصائي الوطني
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مديرية الإحصاء، كبير الإحصائيين
الهند، وزارة الإحصاءات وتنفيذ البرامج، كبير الإحصائيين
الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب شؤون التنظيم والميزانية، كبير الإحصائيين

المرفق الثاني

أعضاء الفريق الاستشاري التقني لبرنامج المقارنات الدولية

إروين دايرت، أستاذ علم الإحصاء، جامعة كولومبيا البريطانية (رئيساً)

فرد فوغل، خبير استشاري، البنك الدولي، نائب الرئيس

البروفسور آلن هيستون، مركز المقارنات الدولية، جامعة بنسلفانيا

أنغوس دايتون، أستاذ علم الاقتصاد والشؤون الدولية، جامعة برنستون

بارت فان آرك، كبير الاقتصاديين، مجلس المؤتمر

فرانسيت كوشلان، مديرية الإحصاءات، منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي

جيم توماس، مكتب إحصاءات العمال، الولايات المتحدة

كيم زيشانغ، إدارة الإحصاءات، صندوق النقد الدولي

لويس مارك دوشارم، إدارة إحصاءات كندا

توم لانغر، إدارة إحصاءات النرويج

لويغي بيغيري، جامعة فلورنس

مارتن رافاليون، مدير البحوث، البنك الدولي

مايكل ميولو - كاتولا، مدير الإدارة العالمية لبرنامج المقارنة الدولية

ميك سيلفر، إدارة الإحصاءات، صندوق النقد الدولي

بول كونيغن، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

بول مكارثي، خبير استشاري، البنك الدولي

براسادا راو، أستاذ علم الاقتصاد، جامعة كويتلاند

سيرغي سيرغيف، إدارة إحصاءات النمسا

المرفق الثالث

ممثلو وكالات التنسيق الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية، وممثلو منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

عبد الله آدم، مصرف التنمية الأفريقي

لوك مبونغ مبونغ، مصرف التنمية الأفريقي

شيلام بالاياندي، مصرف التنمية الآسيوي

يوري إيفانوف، اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة

لويس غونزاليس، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إرنستينا بيريز، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

سيلفان روبرتس، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

جيوفاني سافيو، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ماجد سكايني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

بول كونيغن، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

فرانسيت كوشلان، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

فاسيلي كوزنتسوف، دائرة الإحصاءات الاتحادية الروسية